S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1997/640
13 August 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

التقرير المرحلي للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

أولا - مقدمـــة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بالفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١١١٨ (١٩٩٧) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الذي طلب فيه المجلس مني، في جملة أمور، أن أقدم تقريرا بحلول ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٧ عن التطورات المستجدة على عملية السلام الأنغولية. ويشمل هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت منذ تقريري الأخير المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (S/1997/438).

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - خلال الفترة الأخيرة التي بلغت شهرين ونصفا، ظلت عملية السلام الأنغولية تواجه صعوبات خطيرة. فبالنظر إلى تدهور الحالة العسكرية واستمرار حالات التأخير في تنفيذ بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق)، وجهت رسالتين في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى رئيس أنغولا، السيد خوسيه إدواردو دوس سانتوس، وإلى زعيم الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) السيد خوناس سافيمبي، أعربت فيهما عن قلقي البالغ إزاء تزايد حدة التوتر في المقاطعات الشمالية الشرقية والتأخير في مد نطاق إدارة الدولة في سائر أرجاء البلد. كما وجهت انتباههما إلى أحكام قرار مجلس الأمن ١١١٨ (١٩٩٧) وشجعت الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي على الاجتماع، داخل الأراضي الوطنية لأنغولا، من أجل إزالة العقبات المتبقية أمام تنفيذ بروتوكول لوساكا بأسرع وقت ممكن. وحثثتهما على ضبط النفس بأقصى قدر ممكن وطلبت إلى يونيتا، بوجه خاص، أن يتقيد بالتزامه بموجب البروتوكول.

٣ - وقد قام ممثلي الخاص، السيد أليوني بلونديين بيي، في تعاون وثيق مع ممثلي الدول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية)، بعقد مشاورات مكثفة مع الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي، ومع ممثلين رفيعي المستوى من الحكومة ويونيتا، لتخفيف حدة التوترات السائدة التي أخذت في الانتشار إلى شتى أنحاء البلد. وعقدت اللجنة المشتركة عدة اجتماعات لاستعراض حالة تنفيذ عملية السلام، وفي مناسبات عديدة ناشدت الطرفين، ولا سيما يونيتا، احترام وقف إطلاق النار وتنفيذ التزاماتهما بموجب بروتوكول لوساكا.

150897 140897 140897 97-21650

٤ - وبمبادرة من السيد سافيمبي، عقد اجتماع في ١٨ تموز/يوليه في بيلوندو، أعرب فيه ممثلي الخاص وممثلو الدول المراقبة، بشدة، عن بالغ قلق المجتمع الدولي إزاء استمرار توقف يونيتا عن الوفاء بالتزاماته. ووعد زعيم يونيتا في النهاية بأن يقدم إلى الأمم المتحدة معلومات محددة عن قوام فصيلة الأمن التابعة له وأماكنها وعما يطلق عليه "شرطة الألغام"، ولكنه أنكر وجود أي قوات ليونيتا في أنغولا دخلت البلد في الآونة الأخيرة. ووعد كذلك بأن يقدم إلى الأمم المتحدة مقترحات عن استئناف تطبيع إدارة الدولة، وأن يبعث برسالة إلى الرئيس دوس سانتوس فيما يتعلق باجتماعهما الذي طال انتظاره. كما تعهد باتخاذ التدابير المناسبة لكفالة سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة وموظفي المنظمات غير الحكومية.

٥ - وبعد ذلك وجه السيد سافيمبي رسالة إلى الرئيس دوس سانتوس، كرر فيها، في عبارات عامة، التزام يونيتا ببروتوكول لوساكا ووعد بالامتثال لقرار مجلس الأمن ١١١٨ (١٩٩٧). كما دعا إلى إنشاء فريق عامل للإعداد للاجتماع بينه وبين الرئيس. وفي ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٧، قدم ممثله إلى اللجنة المشتركة وثائق تتضمن معلومات عن عدد العناصر المسلحة الباقية تحت سيطرة يونيتا، ومكانها والأسلحة التي بحوزتها، فضلا عن إقتراح بشأن تطبيع إدارة الدولة. بيد أنه، كما ورد في البيان المشترك الصادر عن ممثلي الخاص وممثلي الدول المراقبة الثلاث، لم تكن البيانات والمقترحات المقدمة من يونيتا كاملة أو موثوقا بها، ولذلك تعذر قبولها. ومن ثم، طلب إلى يونيتا مراجعة موقفه وتقديم بيانات موثوق بها ويمكن التحقق منها وطرح مقترحات بناءة. وفي ٢٣ تموز/يوليه، أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا (S/PRST/1997/39) أعرب فيه المجلس عن قلقه العميق إزاء الأعمال الأخيرة التي استهدفت زعزعة الاستقرار في أنغولا، ولا سيما عدم امتثال يونيتا للقرار ١١١٨ (١٩٩٧).

٦ - وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٧، اجتمع ممثلي الخاص، في إطار مشاوراته العادية، بالرئيس دوس سانتوس لإجراء استعراض شامل لعملية السلام. وأكد مبعوثي الخاص من جديد للرئيس أحكام قرارات مجلس الأمن، وبخاصة ضرورة أن تمتنع الحكومة عن استخدام القوة بأي شكل وأن تخطر بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا عن أي تحركات للجنود من جانب القوات المسلحة الأنغولية. وفيما يتعلق بالاجتماع بالسيد سافيمبي، ذكر الرئيس إن جدول أعماله يجب أن يركز على القضايا الحيوية المتعلقة بالمصلحة الوطنية لا على القضايا التي عولجت بالفعل في سياق بروتوكول لوساكا أو في الاجتماعات السابقة، وأكد على أن جميع الالتزامات التي تعهد بها الطرفان من قبل لا بد أن تحترم بالكامل.

٧ - وفي ٤ آب/أغسطس ١٩٩٧، قام ممثلي الخاص وممثلو الدول المراقبة باستعراض البرنامج الجديد لتطبيع إدارة الدولة في سائر أرجاء أنغولا الذي كان يونيتا قد قدمه في اليوم السابق، ولكنهم وجدوا هذه المقترحات غير مقبولة. وفي هذا الصدد، شدد ممثلي الخاص وممثلو الدول المراقبة الثلاث مرة أخرى على أنه لا بد أن يقدم يونيتا بيانات موثوقا بها فيما يتعلق بأعداد وأماكن العناصر المسلحة الخاضعة لسيطرته، وأعربوا عن بالغ قلقهم إزاء تراخي يونيتا في الوفاء بالمطالب الواردة في قرار مجلس الأمن ١١١٨ (١٩٩٧) والبيان الرئاسي المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه. كما شددوا على أن توفير المعلومات المطلوبة قبيل الاجتماع المقبل لمجلس الأمن لن يكون مقبولا.

٨ - ومنذ تقريري الأخير إلى المجلس، لم يُحرز تقدم هام في تطبيع إدارة الدولة في سائر أرجاء أنغولا بسبب عدم التعاون من جانب يونيتا، الذي ما برح يحاول حتى وقت قريب أن يربط استئناف هذه العملية بتحقيق تحسن في الحالة العسكرية بوجه عام. وجدير بالذكر أنه بالرغم من أن الحكومة قد أعلنت اعتزامها استئناف مهام التطبيع في سائر أنحاء البلد في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، فإنها امتنعت حتى الآن عن اتخاذ تدابير انفرادية في هذا الصدد.

٩ - وفي ٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، في اجتماع عُقد في نيويورك مع وكيلي الأمين العام للشؤون السياسية وعمليات حفظ السلام، أكد كل من نائب الوزير الأنغولي لشؤون الإدارة الإقليمية، الجنرال هيفينو كارنيرو، ومستشار الرئيس، السفير فيكتور ليما، أن الحكومة لا تعتزم اللجوء إلى عمل عسكري إلا إذا اضطرت إلى الدفاع عن نفسها. ويرى الوفد الزائر أن استخدام القوة العسكرية سيرتب آثارا سلبية على عملية السلام، ولن يحل النزاع الطويل الأمد في أنغولا.

١٠ - ولم يحرز أي تقدم في العملية التي طال انتظارها لتحويل محطة إذاعة فورغان التابعة ليونيتا إلى محطة محايدة، بالرغم من وعود يونيتا المتكررة بإيجاد حل مقبول من الطرفين لمسألة الترددات التي تخصص لمحطة الإذاعة. ومما يؤسف له، فإنه بعد الحد بعض الشيء من الدعاية العدائية، طرأت في الآونة الأخيرة زيادة ملحوظة في تلك الإذاعات، ولا سيما من جانب يونيتا. وأدت الاتهامات والاتهامات المضادة، مقترنة بشائعات لا أساس لها من الصحة، وإعلانات عامة مثيرة إلى زيادة تفاقم الجو السياسي المشحون للغاية أصلا.

١١ - وقد استهدفت بعض الإذاعات الدعائية من محطة إذاعة فورغان موظفي الأمم المتحدة والأفراد الدوليين الآخرين العاملين في أنغولا. ووقعت عدة حالات من الاعتداءات البدنية على أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وموظفي المنظمات غير الحكومية، بالرغم من التأكيدات التي قدمها السيد سافيمبي والإعلانات العامة المتكررة الصادرة عن الأجهزة السياسية ليونيتا بأن هذه الأعمال ستتوقف. وعلاوة على ذلك، أدت القيود المفروضة على حركة المراقبين التابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا في عدة مناطق استراتيجية، ولا سيما من جانب يونيتا، بل وفي بعض الحالات أيضا من جانب القوات المسلحة الأنغولية، إلى منع البعثة من الاضطلاع بالكامل بمهامها للتحقق والمراقبة.

ثالثا - الجوانب العسكرية

ألف - احترام وقف إطلاق النار

١٢ - يتسم الوضع العسكري في الوقت الراهن باستمرار حالات التوتر في كافة أرجاء البلد تقريبا، وبوجه خاص في مقاطعات لوندا الشمالية ولوندا الجنوبية ومالانجي. واستمر في الفترة المشمولة بالتقرير تسجيل أنشطة حشد الجنود والمعدات العسكرية، والتجنيد، وزيادة الدعاية العدائية. ووردت تقارير تم التحقق منها تشير إلى قيام اليونيتا بشن عدة هجمات على مواقع حكومية، بما في ذلك في محافظة لوندا

الشمالية، وإلى قيام عناصر من القوات المسلحة الأنغولية ومن فرقة الدفاع المدني بشن هجمات على قرى في مقاطعة هويلا. وقد شن اليونيتا اثنتين من أخطر هذه الهجمات في مقاطعة لوندا الشمالية في المركز الحدودي الشمالي الشرقي في ٢ تموز/يوليه وفي مركز مواكويسي الحدودي في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٧، وأدانتهما اللجنة المشتركة في وقت لاحق. ففي الحادث الأول، دمرت قوات اليونيتا قرية يبلغ عدد سكانها زهاء ١٥٠ نسمة وسوتها بالأرض. وأسفر الهجوم الثاني عن مصرع عدة مدنيين وإحراق منازل. ومما يؤكد خطورة الحالة المتدهورة التغييرات الواسعة النطاق التي أجريت في اللحظة الأخيرة الجهة التي قصدها جنود اليونيتا السابقون المسرحون وإعادة تجنيدهم ونشرهم في مواقع استراتيجية يسيطر عليها اليونيتا، من قبيل موقع دامبي قرب ويجي، وكويما وفينتي سينكو في منطقة هوامبو، وغونغي قرب كاكوندا.

١٣ - ومن الدلائل الواضحة على الاستعدادات العسكرية الواسعة النطاق أحداث السرقة التي جرت في تموز/يوليه لـ ٣٠٠ كيلوغرام من المتفجرات التابعة لكتيبة إزالة ألغام في كازومبو في منطقة يسيطر عليها اليونيتا، وهبوط ما يزيد على ١٢٠ رحلة جوية ما بين ١ و٣٠ تموز/يوليه في مدارج خاضعة لسيطرة اليونيتا ومتناثرة في مختلف أرجاء المنطقتين الوسطى والشرقية من البلد التي لم يُسمح لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا بالتحقق منها بعد. وأفيد أيضا بأن ألغاما جديدة زرعت في المناطق الخاضعة لسيطرة اليونيتا. وقد انفجرت مركبة مدنية عند مرورها على لغم مضاد للدبابات في ٤ تموز/يوليه على طريق ساوريمو - كاكولو الذي يُستخدم استخداما مكثفا، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وجرح كثيرين غيرهم. وتبين لخبراء إزالة الألغام الذين زاروا المكان أن اللغم كان قد زرع حديثا.

١٤ - وواصل كلا الطرفين، وبوجه خاص اليونيتا، فرض قيود على أنشطة التحقق التي تقوم بها بعثة مراقبي الأمم المتحدة. وأحجمت الحكومة أحيانا عن تقديم معلومات بشأن حركة قواتها ومعداتها العسكرية، ومنعت مراقبي الأمم المتحدة العسكريين عدة مرات من إجراء أعمال التفتيش. ومنع اليونيتا في مناسبات مختلفة أفراد بعثة الأمم المتحدة من الاضطلاع بأنشطتهم، بما في ذلك في كاليبويتشي في ١١ و ١٢ تموز/يوليه، عندما قام أفراد مسلحون من اليونيتا باحتجاز فريق تحقيق تابع لبعثة مراقبي الأمم المتحدة لأكثر من ٢٤ ساعة. وقام اليونيتا في ١٢ تموز/يوليه بعمل آخر من أعمال تقييد الحركة عندما مُنع فريق تابع للأمم المتحدة من التحقيق في إدعاءات تفيد أن اليونيتا يخزن أسلحة في ثماني حاويات في شينغونغو. وبالإضافة إلى ذلك، تعرض أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة لعدد من المضايقات من قبل اليونيتا في مواقع الأفرقة وفي مراكز الفرز والتسريح.

باء - إنجاز المهام العسكرية

١٥ - فيما يتعلق بتأدية المهام العسكرية العاجلة، عمد اليونيتا أخيرا، بعد سبعة أشهر من المماطلة، إلى تقديم معلومات إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٧ بشأن العرس الأمني للسيد سافيمبي وما يسمى بـ "شرطة الألغام"، تفيد أن القوام الإجمالي لكلتا القوتين يبلغ ٢ ٩٦٣ فردا. والجدير بالذكر أن وزير الدفاع الأنغولي أكد، في كلمة ألقاها أمام الجمعية الوطنية في تموز/يوليه ١٩٩٧، أن عدد الأفراد المسلحين الخاضعين لسيطرة اليونيتا يبلغ زهاء ٠٠٠ ٣٥ فرد. وبعد أن نظر ممثلي الخاص وممثلو

الدول المراقبة في المعلومات الآنفة الذكر بالتفصيل، أصدروا في ٢٢ تموز/يوليه بيانا يرفض المعلومات التي قدمها اليونيتا باعتبار أنها غير كاملة وغير موثوق بها. وشددوا على ضرورة تقديم اليونيتا معلومات موثوقا بها ويمكن التحقق منها على النحو الذي دعا إليه بروتوكول لوساكا وقرار مجلس الأمن ١١١٨ (١٩٩٧). وفي ١١ آب/أغسطس، قدم اليونيتا إلى بعثة المراقبين معلومات إضافية عن قوام الأفراد المسلحين الذين لا يزالون خاضعين لسيطرته. وتقوم بعثة المراقبين حاليا بتحليل هذه المعلومات بالتشاور مع الدول المراقبة. ومما تجدر الإشارة إليه أن قيام اليونيتا بإزالة الصفة العسكرية عن قواته يمثل التزاما أساسيا بموجب البروتوكول، ولكن حالات التأخير غير المقبولة هذه ترتب عليها عدم البدء في تسريح ونزع أسلحة قوات اليونيتا التي لم تُسجل بعد لدى الأمم المتحدة. وبذلك فلم يستوف بعد حكم رئيسي من أحكام بروتوكول لوساكا.

١٦ - وفي ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٧، أقامت الحكومة احتفالا في لواندا بمناسبة إتمام تشكيل القوات المسلحة الأنغولية. وشارك الجنرال "بِن بِن"، نائب رئيس أركان القوات المسلحة الأنغولية الذي كان فيما مضى ضابطا قياديا كبيرا في اليونيتا، في الاحتفال الذي حضره أيضا وفد اليونيتا لدى اللجنة المشتركة. وقد أدمج في القوات المسلحة الأنغولية ما مجموعه ٨٩٩ ١٠ فردا من أفراد اليونيتا، منهم جنرالات وضباط كبار آخرون. ولكن هذا الرقم يقل عن الرقم المقرر أصلا والبالغ ٣٠٠ ٢٦ فردا من أفراد اليونيتا الذين كان يرتقب إدماجهم في القوات المسلحة الوطنية.

جيم - مركز العنصر العسكري في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا

١٧ - طلب مني مجلس الأمن، في الفقرة ٥ من قراره ١١١٨ (١٩٩٧)، أن أستمر في مراعاة الحالة في الميدان والتقدم المحرز في إنجاز الجوانب المتبقية من عملية السلام، لدى تنفيذ الانسحاب المقرر لوحدات الأمم المتحدة العسكرية. وبالنظر إلى ما تقدم، ومع مراعاة التدهور الخطير للحالة العسكرية في الميدان، قررت، بناء على توصية من السيد بييه وقائد قوات بعثة مراقبي الأمم المتحدة، أن أواصل تكييف تقليص الوحدات العسكرية التابعة للبعثة. ومن المقرر، نتيجة لذلك، أن تحتفظ بعثة المراقبين بنحو ٦٥٠ ٧ فردا من أفرادها العسكريين حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر، رغم أنه من المرتقب عودة وحدات المشاة والوحدات الهندسية والطبية البرازيلية إلى بلدها في منتصف آب/أغسطس ١٩٩٧. وكما هو مقرر حاليا، سيستأنف هذا التقليص، بما في ذلك تقليص قوة الرد السريع التابعة لبعثة المراقبين، في نهاية تشرين الأول/أكتوبر بحيث يستكمل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وسيحل محل الوحدات الطبية البرازيلية مستشفى طبي عسكري تقدمه البرتغال.

١٨ - وفي غضون ذلك، اضطرت بعثة مراقبي الأمم المتحدة من جديد إلى إعادة نشر عدد من وحداتها العسكرية ضمن منطقة البعثة، نظرا لاتساع نطاق المهام الموكلة إليها. وإذا لم تتم عملية التسريح بسرعة فإن الوحدات العسكرية لبعثة المراقبين لن تتمكن من الاضطلاع بالمهام المعقدة التي لا تزال مكلفة بها؛ وقد يؤدي ذلك إلى تهديد التنفيذ الكامل لولاية البعثة وتهديد أمن وسلامة أفراد الأمم المتحدة وممتلكاتها.

والقوام الحالي للوحدات العسكرية التابعة للبعثة يكاد لا يكفي لتأدية هذه الوظائف الضرورية ضرورة مطلقة، ولن يكون كافيا إذا ما استمر تدهور الحالة الأمنية في أنغولا.

رابعا - الجوانب المتعلقة بالشرطة

١٩ - واصل مراقبو الشرطة المدنية التابعون لبعثة مراقبي الأمم المتحدة رصد أنشطة الشرطة الوطنية الأنغولية والتحقق منها بغية تشجيعها على الحياد، وتعزيز حرية انتقال الأشخاص والبضائع في جميع أنحاء أنغولا، ورصد الترتيبات الأمنية التي أعدت لقادة اليونيتا. وفي المناطق القليلة التي جرى فيها توسيع نطاق إدارة الدولة، لم ترد شكاوى ضد الشرطة حتى الآن رغم نهج مقاتلي اليونيتا الذي كثيرا ما ينطوي على عدم التعاون، بل وحتى العداء.

٢٠ - كما واصل مراقبو الشرطة رصد أنشطة شرطة الرد السريع التي بلغ قوامها ٥ ٤٥٠ شرطيا والتحقق منها، ولا يزال هؤلاء الأفراد مجمّعين في ١٣ مركزا. ويجري التحقق من حصر الأفراد والأسلحة مرتين في الأسبوع، باستثناء ثلاثة مراكز في مقاطعتي لوندا الشمالية ولوندا الجنوبية نظرا لانعدام التعاون. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير قامت الحكومة بتوزيع ٤٢٤ شرطي من أفراد شرطة الرد السريع في هاتين المقاطعتين دون إخطار بعثة مراقبي الأمم المتحدة حسب الأصول، وبإعلان عزمها من جانب واحد على إنهاء تجميع شرطة الرد السريع على نطاق الوطن. بيد أن ممثلي الخاص عمل، بدعم من ممثلي الدول المراقبة، على أن يولِد لدى السلطات الحكومية انطباعا قويا بما يمكن أن ينضي إليه هذا القرار من آثار خطيرة محتملة. وحتى الآن يبدو أن الحكومة أخذت هذه الشواغل مأخذ الجد، وإنني أحثها على مواصلة عملية التجميع. بيد أنه في عدة مناسبات تلقى أفراد الشرطة التدريب العسكري في مقاطعة لوندا الشمالية، مما يدل على احتمال إعداد الشرطة المدنية لمهام لا تتمشى وواجباتها العادية.

٢١ - ولقد أنجز اختيار واستيعاب عناصر اليونيتا في الشرطة، إذ جرى اختيار ٥٢٤ جنديا من اليونيتا للإندماج وتم استيعاب ٤٣٧ منهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه من بين ٢١٢ من الضباط السابقين لليونيتا الذين جرى اختيارهم للعمل كضباط حراسة شخصية تابعين للحكومة لحراسة قادة اليونيتا، تم استيعاب ١٧٨ فعلا في الشرطة. كذلك قدم اليونيتا منذ عهد قريب قائمة تضم ٢٢ من كبار الضباط للتجنيد، ووصل هؤلاء كلهم إلى لوندا فعلا.

٢٢ - وأوقفت الحكومة بشكل مؤقت عملية نزع السلاح من السكان المدنيين بانتظار إنجاز عملية تطبيع إدارة الدولة، مع الإصرار على أن يتم نزع السلاح من السكان المدنيين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة واليونيتا معا في وقت واحد. وينبغي التأكيد على أن حيازة الأسلحة من قبل المدنيين، خاصة من قبل أعضاء فرق الدفاع المدني، يشكل تهديدا للحالة الأمنية. ولا يزال يجري تقييد حرية انتقال الأفراد والبضائع عن طريق المحافظة على نقاط التفتيش بطريقة غير مشروعة وتصعيد أنشطة العصابات المسلحة في مختلف مناطق البلد. فمنذ عهد قريب أعيد تنشيط بعض نقاط التفتيش القديمة، بينما يجري

فتح نقاط تفتيش جديدة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة واليونيتا معا بسبب تدهور الأوضاع العسكرية والسياسية بشكل عام.

خامسا - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

٢٣ - قامت وحدة حقوق الإنسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا برصد التطورات الحاصلة في هذا المجال الهام وبمواصلة تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية. وفي هذا السياق، جرى تنظيم حلقة دراسية في بنغويلا يومي ٢ و ٣ تموز/يوليه ١٩٩٧ لتدريب الموظفين المعنيين بحقوق الإنسان. واشتركت الوحدة كذلك بنشاط في المؤتمر السادس لوزراء العدل في الدول الناطقة بالبرتغالية الذي عقد في لواندا في الفترة من ١٥ إلى ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٧ لإبراز قضايا جنوح الأحداث ومحنة أطفال الشوارع. وفيما يتعلق بالادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، قدمت البعثة ست قضايا جديدة إلى الفريق المخصص التابع للجنة المشتركة. كما قام مراقبو الشرطة، من ناحيتهم، بالتحقيق فيما يربو على ٢٠ من قضايا الانتهاكات المزعومة. وبالإضافة إلى ذلك قام موظفو البعثة بزيارة سجون لواندا يرافقهم عناصر من السلطات الحكومية. وخفضت أنشطة وحدة حقوق الإنسان مؤقتا عقب مغادرة ستة من مراقبي حقوق الإنسان كان قد وفرهم الاتحاد الأوروبي. بيد أنه يجري اتخاذ خطوات لتعزيز هذه الوحدة، ومن المتوقع أن ينضم إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، في المستقبل القريب، مراقبون إضافيون لحقوق الإنسان. ومن شأن هذه الخطوات أن تمكن البعثة من صب اهتمامها على حالة حقوق الإنسان في المقاطعات.

سادسا - الجوانب الإنسانية

ألف - الإغاثة وإعادة التأهيل

٢٤ - أدى استمرار حالات التوتر إلى زيادة انعدام الأمن في العديد من أنحاء البلد، مما يؤثر على أنشطة وكالات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وأنشطة المنظمات غير الحكومية. وأدت حالة الأمن السائدة حاليا فعلا إلى تحويل التركيز من التعمير والتنمية إلى عمليات المساعدة في حالات الطوارئ. وذلك لأن حالات الصدام المسلح تسببت في تشريد أكثر من ٠٠٠ ١٠ شخص في مقاطعتي لوندا الشمالية ولوندا الجنوبية، مما اقتضى إيفاد بعثات تقييم مشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بغية الاستجابة لاحتياجات هؤلاء الأهالي. وما برحت هيئات من قبيل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والاتحاد اللوتري العالمي تقدم المساعدة إلى المشردين محليا في مقاطعة لوندا الشمالية. وقام الاتحاد اللوتري العالمي بتعزيز جهوده بتوفير ثمانية من الموظفين الوطنيين العاملين في لوندا الشمالية حاليا وأربعة من الموظفين الوطنيين في لوندا الجنوبية. وتعرض هذا الاتحاد للملاحقة من جانب القوات المسلحة الأنغولية التي قامت بتفتيش سيارات تابعة له ومركبة تابعة لبعثة المراقبة بينما كانت هذه المركبات تقوم بأنشطة إنسانية بالقرب من إمبويا ومالودي (لوندا الشمالية). وتقوم اليونيسيف، التي انضمت إلى بعثة التقييم الأخيرة الموفدة إلى الإقليم الشمالي الشرقي وترأسها وحدة تنسيق المساعدة

الإنسانية، بتوفير ملازمات طبية وتنفيذ حملة للتحصين. ولم يتسن للأسف سوى تقديم قدر محدود من المساعدة الصحية نظرا للنقص الشديد في الموظفين الطبيين والأموال اللازمة.

٢٥ - وفي ضوء هذه الأحوال السائدة في الميدان، لم يتمكن موظفو الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية من الوصول إلى آلاف اللاجئين الذين أفيد بأنه تقطّعت بهم السبل في عدة مناطق يسيطر عليها اليونيتا؛ وبالرغم من الطلبات العديدة التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة للوصول إلى هؤلاء فلم تمنح الإذن اللازم. واستنادا إلى المعلومات المتاحة، توجد فئة تبلغ ٠٠٠ ٢ من اللاجئين في لوفا، وأكثر من ٠٠٠ ٦ لاجئ في منطقتين أخريين تقعان في الشمال الشرقي. وذكرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كذلك أن فئة من الروانديين والبوروندديين وصلت مؤخرا في لوا، وهي منطقة خاضعة لسيطرة الاتحاد الوطني في مقاطعة مكسيكو. وقامت بعثة تقييم مشتركة بزيارة المنطقة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٧ فوجدت نحو ٥٠٠ ١ من الرجال والنساء والأطفال القادمين من رواندا وبوروندي. وتتولى المفوضية وشركاؤها المنفذون فعلا تقديم مساعدة طارئة إلى هؤلاء اللاجئين.

٢٦ - ونظرا للحالة المالية الصعبة التي تواجه وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية، وجهت الوحدة مناشدة عاجلة إلى المانحين لتمويل مشاريع الاستجابة الطارئة التي تدخل ضمن إطار نداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات. وحتى الآن ظلت الاستجابة لهذا النداء مخيبة للآمال للغاية، حيث لم تتم تغطية سوى ٢٠,٦ في المائة من الاحتياجات. وعلى الصعيد الوطني جرى تنشيط فريق تنسيق المساعدة الإنسانية منذ عهد قريب عقب مشاورات أجريت بين وزارة المساعدة الاجتماعية الوطنية ووحدة تنسيق المساعدة الإنسانية. ومن المتوقع أن يقوم الفريق بدور مركز التنسيق من أجل تنسيق كافة أنشطة المساعدة الإنسانية داخل البلد ثم بدور الهيئة الرئيسية المعنية باتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات والإجراءات.

باء - التسريح

٢٧ - تمضي خطوات أنشطة التسريح بسرعة أبطأ بشكل ملحوظ من السرعة المتوخاه أصلا بسبب التوتر السياسي والعسكري في المنطقة، وذلك في ضوء استمرار السلوك العدائي للقادة المحليين لليونيتا وبعض ضباط الشرطة الوطنية الأنغولية إزاء أنشطة التسريـــح. وحتى ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٧ تم تسريح ما مجموعه ١٧٥ ٢١ من جنود اليونيتا ضمن إطار خطة التسريح السريع. وتجدر الإشارة إلى أن ١٢٤ ٢ من جنود اليونيتا و ٢٣٠ من الجنود القاصرين التابعين للقوات المسلحة الأنغولية قد سرحوا قبل التوقيع على الخطة، وبذلك يكون مجموع الجنود المسرحين في أنغولا ٦٢٩ ٢٣ جنديا. وحتى منتصف حزيران/يونيه كانت قد أنجزت بنجاح المرحلة الأولى للتسريح بإغلاق خمسة من مراكز الفرز والتسريح ومركز واحد من مراكز معوقي الحرب العسكريين. كذلك أنجزت المرحلة الثانية للتسريح بحلول منتصف تموز/يوليه، وذلك بإغلاق ثلاثة مراكز أخرى من مراكز الفرز والتسريح ومراكز معوقي الحرب العسكريين. ورغم أن أنشطة التسريـــح أنجزت الآن في مركز كاتالا للفرز والتسريح ويجري الاضطلاع بها في مركز شيتيمبو، إلا أنه لا تزال هنالك خمسة مراكز لم يبدأ فيها التسريح حتى الآن.

٢٨ - وتلقي الحوادث الخطيرة التي وقعت خلال المرحلتين الأولى والثانية من عملية التسريح الضوء على الأثر السلبي للغاية الذي يمكن أن ينتج عن المناخ السياسي والعسكري في البلد وهو ما يثير القلق بالنسبة للعملية ككل. وكما تشعر وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة بالقلق بصورة متزايدة إزاء المرحلة التالية للتسريح، لا سيما المشاكل والعقبات التي تعترض إعادة الإدماج الاجتماعي للمقاتلين السابقين، وإعادة تجميع الأفراد المسرحين التابعين للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا في تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية، وكذلك احتجاز استحقاقات التسريح من الجنود السابقين التابعين ليونيتا. وفي حالات عديدة، فرضت السلطات المحلية التابعة ليونيتا تغييرات في آخر لحظة فيما يتعلق بوجهة المقاتلين السابقين والحد من اتصال أفراد الشؤون الإنسانية بهم. وهذه الممارسات غير مقبولة تماما، وأدت إلى تقويض بالغ لمصداقية عملية التسريح في مجملها.

٢٩ - وبموجب خطة التسريح السريعة، تم اعتماد سياسة خاصة لأولئك الأفراد التابعين ليونيتا، المسجلين لدى مراكز الفرز والتسريح أو المراكز الخاصة لمعوقي الحرب الذين لم يعودوا إلى المراكز في الوقت المحدد للتسريح الرسمي. وبموجب هذه السياسة، فإن هؤلاء الأفراد لا يفقدون أهليتهم للحصول على الاستحقاقات المقدمة من المجتمع الدولي (ملفات التسريح، والأغذية، الخ.)، ولكنهم سيحتفظون بالاستحقاقات القانونية والأهلية للحصول على إعانة مالية خاصة من الحكومة. غير أنه في ضوء الأحداث الأخيرة، سيكون من الحكمة وقف إنشاء هذه الآلية بصورة مؤقتة تلافيا لخطر التسجيل المزدوج. وفيما يتعلق بتسريح الأفراد المسلحين الإضافيين التابعين ليونيتا كما دعا إلى ذلك القرار ١١١٨ (١٩٩٧)، وفي ضوء الخبرات المتاحة حتى الآن، ترى وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية أنه ينبغي في المستقبل تبسيط أنشطة التسريح بصورة جذرية والاضطلاع بها بطريقة دينامية، بعد إجراء تقييم متعمق للجوانب العسكرية والأمنية على أرض الواقع، فيما يتصل بالاستعداد والتمويل الكافيين. ولا ينبغي أن يتوقف التمويل، كما بينت التجربة، على التبرعات؛ وفي ضوء الطبيعة الحاسمة لهذه العملية، سيكون من المحتم إقامتها على أساس مالي وتنظيمي سليم. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تركز المساعدة الإنسانية فقط على إعادة إدماج الجنود المسرحين.

٣٠ - ولا تزال الحالة المالية لعملية التسريح مسألة تثير قلقا كبيرا. ومن مجموع الاحتياجات البالغ ٥٦,٦ مليون من دولارات الولايات المتحدة، ورد حتى الآن ١٦,٤ مليون دولار فقط. وبالإضافة إلى ذلك، ورد ٥,٥ مليون دولار فقط من مبلغ ٢٦ مليون دولار طلبتها المنظمة الدولية للهجرة لأنشطة التسريح، مما يؤدي إلى تقويض هذا الجهد الحيوي. وقدمت المنظمة الدولية للهجرة حتى الآن المساعدة إلى ٦٣ ٠٠٠ مستفيد إجمالا، ولكن ليس في إمكانها ضمان قدرتها على مواصلة عملياتها في أنغولا إلى ما بعد آب/أغسطس ١٩٩٧. وفي حين جرى مؤخرا تخصيص بعض التبرعات المعلنة لبرنامج النقل التابع للمنظمة الدولية للهجرة، فإن مكتب التسريح وإعادة الإدماج التابع لوحدة تنسيق المساعدة الإنسانية لم يتلق دعما كبيرا من المانحين لأنشطة التسريح لعام ١٩٩٧.

جيم - إزالة الألغام

٣١ - وردت تقارير تثير القلق من المنظمات الدولية غير الحكومية القائمة بإزالة الألغام والمعهد الوطني الأنغولي لإزالة الألغام التي لم تنفجر بعد، وهي تشير إلى اتجاه لاستئناف بث الألغام في بعض أجزاء البلد (انظر الفقرة ١٢ أعلاه). وقد تأكدت هذه الحوادث في مقاطعات مالانج، وشمال لوندا، وجنوب لوندا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فرض يونيتا قيودا إضافية على عمليات المسح والأنشطة الأخرى لإزالة الألغام التي تضطلع بها المنظمات الدولية غير الحكومية والمعهد الأنغولي. وترتبت على جميع هذه الحوادث آثار خطيرة على الأنشطة الإنسانية وينبغي إدانتها بشدة.

٣٢ - وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يضطلع بمسؤولية برنامج عمل الأمم المتحدة لإزالة الألغام في أنغولا، بتوقيع وثيقة مشروع مدته سنتان مع الحكومة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧ حيث من المتوخى استمرار الدعم الدولي للمعهد الوطني. غير أن أنشطة إزالة الألغام لا تزال مقصورة على سبع مقاطعات من بين ١٨ مقاطعة في أنغولا بسبب القدرة الوطنية المحدودة وهياكل الدعم غير الكافية. ومن بين ٥٣٢ ١ حقل ألغام جرى تحديدها، جرى تطهير ٨ في المائة فقط منها أو ١١١ حقلا للألغام إجمالا.

سابعا - الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية

٣٣ - ظلت الحالة الاقتصادية في البلد حرجة للغاية، وتعكس التباطؤ الكلي في الأنشطة الاقتصادية. ووفقا للبرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي الموضوع لعام ١٩٩٧، فإن ميزانية الحكومة خلال الفترة المشمولة بالتقرير كانت تهدف إلى تحقيق وفورات كافية بالميزانية وتأمين الموارد الكافية لتمويل حصتها من عملية التسريح والجوانب الأخرى لعملية السلام. غير أنه بسبب ضغوط مختلفة، اضطرت الحكومة في ٢١ تموز/يوليه إلى خفض قيمة العملة الوطنية بنسبة ٣٠ في المائة كوسيلة لزيادة الإيرادات المحلية وتقليص الفجوة بين السوقين الرسمية والموازية. ولا يزال يتعين تحديد أثر خفض العملة على الأسعار المرتفعة بالفعل السائدة في الأسواق المحلية وعلى أسعار السلع المستوردة.

٣٤ - وفي نفس الوقت تشير المعلومات المتاحة إلى استمرار الاتجاه النزولي في معدل التضخم. ووفقا للمعهد الوطني للإحصاء، ففي آب/أغسطس ١٩٩٧، وللشهر الثاني على التوالي، ظل معدل التضخم أقل من ١٠ في المائة. غير أن بعض التدابير الهامة المتعلقة بالسياسة العامة لم يتم تنفيذها بعد، مثل إلغاء الإعانات المالية المتعلقة بالنفط، وتبسيط إجراءات واشتراطات أذون الاستيراد، ومراقبة الأسعار، وخصخصة المصارف التجارية.

٣٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفد البنك الدولي بعثة إلى أنغولا، في أعقاب الزيارة التي قام بها في حزيران/يونيه ١٩٩٧ وفد صندوق النقد الدولي، بغية متابعة الحوار مع الحكومة بشأن التمويل المحتمل لمشاريع محددة وبرامج التكيف. وهناك مشاريع عديدة ممولة من المانحين وتتصل ببرامج إنعاش المجتمعات المحلية وإعادة الإدماج تنتقل تدريجيا إلى مرحلة التنفيذ، وأبدت الحكومة اهتماما بالغا بتحويل

التزامات المانحين إلى مدفوعات. غير أن التأخيرات الشديدة في تطبيع إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد يؤدي إلى تقييد نقل السلع ويعوق عودة السكان إلى الحياة الطبيعية. وكنتيجة لذلك، لا يزال ٦٤ في المائة من السكان يعيشون تحت مستوى خط الفقر، بل ويعيش ٢١ في المائة منهم في فقر مدقع.

٣٦ - وفيما يتعلق ببناء القدرات، فإن الأولويات الحالية تتمثل في نقل المسؤولية من وحدة تنسيق الشؤون الإنسانية إلى الكيانات المحددة في الحكومة الأنغولية، والانتقال من البرمجة الطارئة إلى البرمجة الإنمائية ووضع نهج متكامل لإنعاش المجتمعات المحلية. وتبلغ التكلفة المقدرة للبدء في هذه العمليات ٢,٣ مليون دولار. وفي نفس الوقت، لا غنى عن تعزيز ودعم المنظمات غير الحكومية المحلية لتمكينها من تقديم خدمات أفضل.

٣٧ - وبعد انقضاء سنتين تقريبا على مؤتمر المائدة المستديرة المعقود في بروكسل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ الذي أسفر عن تبرعات معلنة تبلغ نحو بليون من دولارات الولايات المتحدة من أجل برنامج إنعاش المجتمعات المحلية في أنغولا، فقد ورد ٦,٨ مليون دولار فقط من البلدان والمنظمات المانحة؛ وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبلغا إضافيا قدره ٢,٥ مليون دولار. ويجري حاليا تنفيذ برنامج الإنعاش في ست مقاطعات من بين ١٨ مقاطعة بالبلد. وحتى الآن، جرى سحب نحو ٣ ملايين دولار من الصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشئ لهذا الغرض، مع طرح خمسة عشر مشروعا تغطي مختلف القطاعات وتبلغ تكلفتها الإجمالية ١,٥ مليون دولار في مقاطعات بنغو وبنغويلا وهوامبو وزائير، بغرض إقرارها.

ثامنا - ملاحظـــــات

٣٨ - منذ توقيع بروتوكول لوساكا وعملية السلم في أنغولا تواجه عددا من الصعوبات الكبرى. فالتقدم الذي تم إحرازه خلال السنتين ونصف السنة الماضية يتقوض بشدة تحت وطأة التوترات المستمرة في جميع أنحاء البلد. وإنني على ثقة من أن الحكومة ويونيتا يدركان تماما المخاطر التي تكتنف أي تدهور جديد للحالة العسكرية. وينبغي بذل كل ما يمكن لعكس مسار هذا الاتجاه المنذر بالسوء.

٣٩ - والطرفان يتحملان مسؤولية ثقيلة بالنسبة لمستقبل عملية السلم، وينبغي أن يحجما عن أي عمل يؤدي إلى تجدد القتال. ومن الواضح أن الحالة الراهنة قد نجمت أساسا عن تباطؤ اليونيتا في تنفيذ التزاماته المقررة بموجب بروتوكول لوساكا. ومن ضرورات تنفيذ عملية السلم تجريد اليونيتا تماما من السلاح، واستعادة إدارة الدولة في جميع أنحاء البلد، وتحويل إذاعة "فورغان" إلى محطة غير حزبية، إلى جانب تحويل اليونيتا، بصورة حقيقية، إلى حزب سياسي. والمجتمع الدولي لا ينتظر أقل من تنفيذ صادق وغير مشروط من اليونيتا لهذه الالتزامات الأساسية. ومن الجدير بالذكر أن للتطبيع الفوري لإدارة الدولة أهمية حاسمة لا بالنسبة لوحدة البلد وسلامته الإقليمية، وإنما كذلك بالنسبة لإعادة بناء أنغولا اقتصاديا واجتماعيا.

٤٠ - ولسنوات عديدة ومجلس الأمن عاكف على التوصل إلى تسوية شاملة في أنغولا. وإنني على ثقة من أنه سيواصل ممارسة سلطته واتخاذ كافة الخطوات اللازمة لضمان الامتثال التام لقراراته، بما في ذلك أحكام قراره ١١١٨ (١٩٩٧) والبيان الرئاسي المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٧ (S/PRST/1997/39). ذلك أن تنازلات اليونيتا الفاترة في آخر لحظة، تحت ضغوط وعشية مداولات مجلس الأمن، لم تعد مقبولة.

٤١ - وما زلت أعتقد أن عقد اجتماع مناسب الإعداد بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تحسين المناخ السياسي للبلد، وأن يسهل نجاح تنفيذ عملية السلم. وأعتزم أن أحض الطرفين على عقد اجتماع كهذا في أقرب فرصة ممكنة.

٤٢ - وإلى أن يتم ذلك، أعتزم القيام، بعد موافقة مجلس الأمن، بمعاودة إرجاء إنسحاب الوحدات العسكرية للأمم المتحدة من أنغولا، وأن أحتفظ في البلد بـ ٦٥٠ ٢ فردا عسكريا حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. ولدى اتخاذ هذه الخطوة، أخذت في اعتباري الحالة الخطيرة السائدة في أنغولا، والطابع غير المكتمل لتنفيذ بروتوكول لوساكا، والحاجة إلى إعطاء الطرفين فرصة أخرى لتنفيذ عملية السلم، وكذلك إلى كفالة أمن موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين الدوليين في أنغولا. كما وضعت في اعتباري الرغبة المعلنة من حكومة أنغولا في الاحتفاظ في البلد بوجود كبير الحجم للأمم المتحدة حتى إنتهاء عملية السريع. وغني عن القول أنني سأواصل استعراض معدل تقليص العنصر العسكري للبعثة وتعديله حسب الضرورة.

٤٣ - وختاما، أود أن أحض الطرفين، وبالأخص اليونيتا، على احترام سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، وكذلك موظفي المنظمات الدولية الأخرى، الذين يساعدون الشعب الأنغولي على تحقيق ما طال انتظاره من سلم ومصالحة وطنية وانتعاش اقتصادي للبلد.

مرفق

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا:
المساهمات حتى ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٧

البند	المراقبون العسكريون	ضباط الشرطة المدنية	ضباط الأركان	الجنود[أ]	المجموع
الاتحاد الروسي	٣	–	٢	١٣٠	١٣٥
الأردن	١٧	٢١	١[ب]	–	٣٩
أوروغواي	٣	١٥	٥[ب]	–	٢٣
أوكرانيا	٥	–	١	١	٧
باكستان	٣	–	١٣[ب]	–	١٦
البرازيل	١٩	١٤	٣	٤٥	٨١
البرتغال	٥	٣٨	٢	٣١٣	٣٥٨
بلغاريا	١٠	٢١	–	–	٣١
بنغلاديش	١٠	٢٢	–	٩٣	١٢٥
بولندا	٥	–	–	–	٥
جمهورية تنزانيا المتحدة	–	٣	–	–	٣
رومانيا	–	–	١	١٥٠	١٥١
زامبيا	٨	١٥	٦	٤٩٨	٥٢٧
زمبابوي	١٦	٢٢	٢٦	٦٧٥	٧٣٩
سلوفاكيا	٥	–	–	–	٥
السنغال	١٠	–	–	–	١٠
السويد	٣	٢٠	–	–	٢٣
غينيا - بيساو	٣	٤	–	–	٧
فرنسا	٧	–	١٠[ب]	–	١٧
الكونغو (جمهورية)	٤	–	–	–	٤
كينيا	١٠	–	–	–	١٠
مالي	٩	١٥	–	–	٢٤
ماليزيا	١٩	٢٠	–	–	٣٩
مصر	١٠	١٩	١[ب]	–	٣٠
ناميبيا	–	–	–	١٩٦	١٩٦
النرويج	٣	–	–	–	٣
نيجيريا	١٦	٢١	–	–	٣٧

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الشرطة المدنية	ضباط الأركان	الجنود[أ]	المجموع
نيوزيلندا	٣	–	٤[ب]	–	٧
الهند	٢١	١١	٣٦	٤٠٧	٤٧٥
هنغاريا	١٠	٨	–	–	١٨
هولندا	–	–	٢[ب]	–	٢
المجموع	٣٤	٢٧٤	١١٣[ج]	٥٠٨ ٢	١٤٧ ٣

(أ) بما في ذلك الشرطة العسكرية.

(ب) بمن في ذلك الخبراء العسكريون بمدرسة إزالة الألغام التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وبإدارة منطقة الإيواء.

(ج) الرقم الإجمالي لا يشمل خبراء إزالة الألغام الخمسة المعارين من ألمانيا.

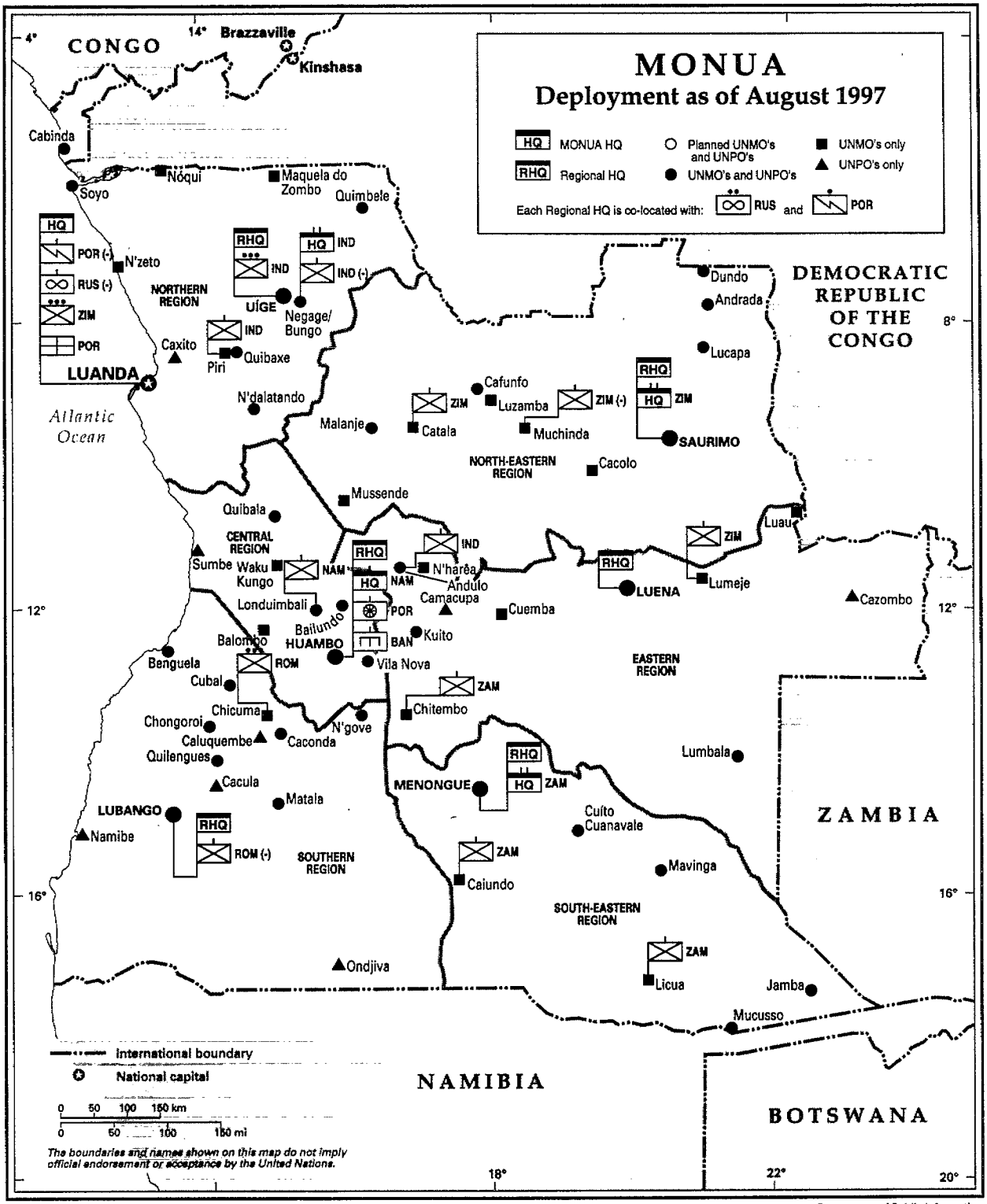

Map No. 4016 UNITED NATIONS
August 1997

Department of Public Information
Cartographic Section